

قراءة في مقال البنك الدولي: حان الوقت لمساعدة البلدان التي تواجه تحديات السيولة¹

د. سامر مظهر قنطقجي

يسعى هذا المقال من منتدى البنك الدولي لاستنقاذ الدول الغارقة بالديون قبل أن تدخل مرحلة عدم الاستجابة للإنعاش، فعنوانه يقول حان الوقت، وهذا التحيين مرده المثل الشعبي: لا يموت الذئب ولا يفتى الغنم، لذلك يبدو أنه حرص على الدول المدينة، أما حقيقته فسعيه لمصالح الدول الدائنة، لذلك هو يركز على خدمة الديون أكثر من تركيزه على الديون نفسها.

يوضح المقال نتيجة مهمة: ينفق البلد في الشريحة الوسيطة من البلدان منخفضة الدخل على خدمة الدين الخارجي أكثر من ضعفي ما كان ينفقه قبل عشر سنوات. ويرد المقال الفضل للجان الدائنين واجتماع المائدة المستديرة العالمي حول الديون السيادية ومجموعة العشرين ونادي باريس وجهات ومؤسسات أخرى. وهذه مؤسسات تخص الدائنين لذلك هي تركز على عائداتهم من الفوائد التي تسميها تكلفة الدين.

إن سياسة هيكله الديون إذا لم تراع مقدرة الدول المدينة وقدراتها المالية فسرعان ما سيكون مآل هذه الهيكله إلى تعثر، فتضطر الدول المدينة للاستقراض ثانية بمعدلات أعلى لانخفاض تصنيفها الائتماني، فتعود دوامة خدمة الدين لتنشأ من جديد بشكل أكثر حدة واستفحالاً.

والنتيجة الثانية للمقال: أن ارتفاع مدفوعات الفائدة وسداد الديون يكبل إمكانات النمو وخلق فرص العمل، وهذا ما يجعل الدول المدينة تعيش حياة عبودية الديون دون أمل في الخروج منها، فالدول الدائنة تمتص قدرات الدول المدينة وتزيد إشكالياتها من سيولة ونمو وغير ذلك إلى غير رجعة.

ثم يقترح المقال ثلاث ركائز للحل، وتصب الركيزتين الأولى والثانية في الركيزة الثالثة التي تحقق مراد الدول الدائنة في تحصيل تكاليف خدمة الدين الخاص بها. وبهذا نجد أن المقال يدور في فلك مصالح الدائنين مدعياً سعيه لمساعدة الدول المدينة.

وبمقارنة الحل الإسلامي لهذه المشكلة، فنميز ثلاثة ركائز:

¹ بابلو سافيدرا، جيلا بازارباشيوغلو، منتدى البنك الدولي، ٨ / ٨ / ٢٠٢٤، رابط.

الركيزة الأولى: النهي عن التوسع بالديون إلا لضرورة.

الركيزة الثانية: شطب الفوائد كلياً، لقوله تعالى: **فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ** (البقرة: ٢٧٩)،
وإنظار الدول المدينة، والأفضل من الإنظار مسامحتها بالخط من ديونها، لقوله تعالى: **وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ
فَنظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ** (البقرة: ٢٨٠).

الركيزة الثالثة: التوجه نحو العمل المنتج والمجدي غير الطفيلي.

نص المقال:

مع زيادة ضغوط خدمة الديون على الحيز المتاح في المالية العامة لتمويل الاستثمارات الضرورية للغاية في العديد من البلدان، مطلوب اتخاذ إجراءات عاجلة لتعزيز هذا الحيز وتوسيع نطاقه، فضلاً عن تأمين الدعم الدولي الكافي، وخفض تكاليف خدمة الدين.

وتتعرض بلدان كثيرة لضغوط كبيرة بسبب زيادة مدفوعات الفائدة وارتفاع معدلات سداد الديون. وكانت البلدان منخفضة الدخل هي الأكثر تضرراً من الآثار الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا، والصراعات حول العالم، والارتفاع المفاجئ في أسعار الفائدة العالمية، وينفق البلد في الشريحة الوسيطة من البلدان منخفضة الدخل على خدمة الدين الخارجي أكثر من ضعفي ما كان ينفقه قبل عشر سنوات مضت كنسبة من الإيرادات التي يحصلها، حيث بلغ المعدل نحو ١٤٪ في نهاية عام ٢٠٢٣ مقارنة بما بلغ ٦٪ قبل هذه السنوات العشر. وبعد سنوات من عمليات الاقتراض الكبيرة، بلغت معدلات سداد الديون في البلدان منخفضة الدخل على المدى القريب نحو ثلاثة أضعاف المتوسط على الأجل الطويل، أي نحو ٦٠ مليار دولار مقارنة بمتوسط سنوي قدره ٢٠ مليار دولار في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٠.

وبفضل أنشطة لجان الدائنين واجتماع المائدة المستديرة العالمي حول الديون السيادية ومجموعة العشرين ونادي باريس وجهات ومؤسسات أخرى، ساعد تحسين إجراءات الدائنين على تبسيط وتسهيل إعادة هيكلة الديون السيادية وخفض مدد الأطر الزمنية لإعادة الهيكلة. وأياً ما كان الأمر، لابد من بذل المزيد من الجهود لتسريع وتيرة هذه الإجراءات والحد من عدم اليقين الذي يكتنف المشهد. وعلى الرغم من أننا تجنبنا حتى الآن وقوع أزمة ديون على مستوى النظام العام بأكمله، فإن ارتفاع مدفوعات الفائدة وسداد

الديون يكبل إمكانات النمو وخلق فرص العمل، ويضع في الوقت نفسه ضغوطاً كبيرة على المالية العامة للعديد من البلدان. ويأتي هذا في وقت تحتاج فيه البلدان إلى استثمارات حيوية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل للجميع، فضلاً عن التكيف مع تغير المناخ. ودون حل المشكلات المرتبطة بضغط السيولة، فإنها قد تؤدي إلى مشكلات تتعلق بالملاءة المالية للعديد من البلدان المعرضة للمخاطر. وبعبارة أخرى، فإنه وإن كان يمثل الآن ضغطاً على المالية العامة يمكن أن يتحول إلى أزمة ديون، وسيكون لذلك آثار كبيرة على معدلات النمو وخلق فرص العمل ومكافحة الفقر.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يتحرك الآن لتجنب هذه النتيجة.

لذا، يقترح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي معاً حزمة من الإجراءات لدعم البلدان منخفضة الدخل والبلدان الأخرى المعرضة للمعاناة والمخاطر في سعيها لإدارة هذه الضغوط بهدف خلق حيز أكبر في الموازنات الحكومية لدعم جهود النمو وبناء القدرة على الصمود.

ويقوم نهجنا على ٣ ركائز:

- **الركيزة ١ - تعبئة الموارد المحلية.** يمكن للحكومات تعزيز معدلات النمو وزيادة فرص العمل وخلق حيز في المالية العامة من خلال تعبئة الموارد المحلية. وستقدم المبادرة الجديدة المشتركة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتعبئة الموارد المحلية المشورة بشأن السياسات، فضلاً عن مد يد العون لتنمية القدرات بهدف مساعدة البلدان على تنفيذ الإصلاحات المطلوبة. ويعني ذلك تسلسل إجراءات الإصلاح لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، وفي الوقت نفسه تدعيم الحوكمة والتصدي للفساد في إطار التعلم من البلدان المماثلة وتبادل الخبرات على مستوى البلدان. كما تدعو هذه المبادرة إلى تحسين فعالية الإنفاق العام، وزيادة الإيرادات الحكومية لتلبية الاحتياجات ذات الأولوية، وتنمية الأسواق المالية المحلية لتوجيه المدخرات نحو الاستخدامات الإنتاجية.

- **الركيزة ٢ - المساندة الدولية.** من شأن المساندة المالية أن تدعم البلدان على تلبية احتياجاتها أثناء قيامها بإصلاحات مهمة، وستكون هناك حاجة إلى مساندة من شركاء التنمية الثنائيين ومتعددي الأطراف، لا سيما خلال تقديم منح وتمويل أقل تكلفة. ويحتاج العديد من البلدان التي تواجه ضغوطاً في إطار إعادة التمويل إلى تدفقات صافية إيجابية خلال السنوات القليلة القادمة. وما يقوم به

صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يمثل جزءاً مهماً في هذا الجهد الجماعي. ويعد عام ٢٠٢٤ غاية في الأهمية لإنجاح إتمام العملية الحادية والعشرين لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي، ومراجعة أنشطة الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر التابع لصندوق النقد الدولي.

• **الركيزة ٣ - خفض أعباء خدمة الدين.** من الضروري إيجاد حلول جديدة لدعم البلدان التي لا تعاني من مشكلات تتعلق بالملاءة المالية ولكنها بحاجة إلى إدارة المستويات المرتفعة من أعباء خدمة الدين. ويشمل ذلك آليات شركاء التنمية الثنائيين أو متعددي الأطراف لتعبئة التمويل الجديد، لا سيما من القطاع الخاص، بشروط ميسورة باستخدام أساليب تعزيز الائتمان لإعادة تمويل (جدولة) الديون القائمة. ويمكن للبلدان أيضاً متابعة عمليات إدارة الالتزامات، بما في ذلك مبادلة الديون لأغراض التنمية وإعادة شراء الديون إن أمكن ذلك.

وسنعمل على مراجعة وتعديل هذه الخيارات قبل الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في أكتوبر/تشرين الأول، بما في ذلك من خلال أنشطة اجتماع المائدة المستديرة العالمية حول الديون السيادية.

وفي نهاية المطاف، يهدف نهجنا المكون من ٣ ركائز إلى تخفيف تحديات السيولة. ومن خلال تضافر الجهود واتخاذ مجموعة الإجراءات على مستوى العديد من أصحاب المصلحة والأطراف المعنية، يمكننا تشجيع الحلول القائمة على التعاون والتضافر والمساعدة في تهيئة الظروف المواتية للنمو الدائم وتعزيز القدرة على الصمود.